المرأة بين الحقوق والموروث الثقافي

قراءة: محمود الفطافطة

يتعرق تداخل المرأة بين الحقوق والموروث الثقافي، إلى العديد من القضايا والمواضيع الهامة المتعلقة بقضية المرأة الفلسطينية وتمثل محتوى أهداف هذه الدراسات التي أعدها عدد من الباحثات، وأهمها تركز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية بالمجتمع، المتزن بالتنمية الثقافية والعملية التعليمية، فوتها يتضمن عشرة من الفلسطينية والفلسطينية، إلى جانب أنها تناولت ظاهرة المشاركة التنموية في الحياة العامة الفلسطينية، مثل تجاربها وسورية وتشاد.

الأنوثة السلطة

وقد رأت هذه الدراسات الأربع في سياقها العام المصطلح، المتعلق بعدة قضايا تمثل قضية المرأة الفلسطينية، على بالأسرة الأبوية وتمكين المرأة، ميادين دنيا الذي تشتد أن طبيعة الأسرة الحرجية وتركيبتها تتوق بعدة تنمو الأبوية الاجتماعية، حيث تقسيم العمل توضيح بين الرجل والمرأة، أو بين الذكور والإناث فهناك مثلا أن الرجال يمثلون بدقة بالنسبة بعدة من اتخاذ قرارات محورية مصيرية تهم الأسرة وتستقبلها، وتهم المرأة فيها على حد سواء أما الزوجة أو فيه.

وتؤكد الباحثة أن العقلية الذكورية بسبب أن تقلص، لا سيما إذا تتبعنا يمين الاعتبار عوامل وتأثيرات طرأت على الحياة اليومية الفلسطينية في أمور كثيرة، وجعلها تتوه نشطة وفيه، من الفروض أن تعني بكل فئات المجتمع الفلسطيني بين فيهم المرأة والمجتمعون، إضافة إلى زيادة نسبة التعليم العالي بين الفتيات والنساء، وخروج جزء كبير منهن إلى سوق العمل وإعالة أسر.

المرأة بين الدين والمجتمع

كما تعبر النساء على الناشئة في شؤون المرأة بين العموم من البنية والعقائد الاجتماعية، بالتالي عادة تواجه المرأة الفلسطينية الوجه وهي قضية المرأة المتعلق أنها من مرات أنها وأخرى، لا سيما بعد انتقالها إلى بيت زوجها وتبين الباحثة أنه قد تجرى بعض الممارسات الخاطئة بحقوق المرأة ومواقفها على المرأة العاملة بحقوقها من أنوثتها وأنوثتها، إلا أن العادات والتقاليد الاجتماعية القبلية والعشيرة لا تسمح لها بمثل هذه الطلاق، إنها إن حدث ذلك فسيتم بشكل مباشر في تفكك أسرة الأسرة وتشتيت أولادها الرجال وبرؤية الحصول من عقب العائلة.

وتشير الباحثة النساء على أن الأمر أنه رغم أن الخصوص الشيئة، خاصة الإنسانية، تتهم مثل المرأة في الدين الذي ويتبع والجماعة المجتمع، إلا أن تمثيله المجتمع أو الرجل هو ما ورد العادات والتقاليد الجنسية التي تمنع المرأة من الحقوق بحقوقها، وفي أغلب الأحيان والحالات فإن هذه مطالبة المرأة بهذه الحقوق يكون ضمن عملية التعليم والتنمية، يكون بها أهل المرأة بالخطة الرجال منهم ليتعلمها أمر المطالبة بحقوقها من مرات أنها.

نضال واستقلال

كما د. عمر رحمال قد استعرض في دراسته بعنوان: نضال المرأة الفلسطينية في ظل الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) مشاركة المرأة في يوميات الانتفاضة، ويصل إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من أن المرأة قدمت التضحيات والمعاناة والأسرات، وشاركت في الانتفاضة على قدم وساق، بدءاً إلى جنب مع الرجل والشباب، لكن بالمقابل لم يكن لها دور فعال وفعلي ومؤثر داخل الأحزاب والتنظيمات على الساحة الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بعملية صنع القرارات الهامة.

ويوضح د. رحمال في دراسته أن الأحزاب كانت في أغلب الأوقات تستثمر الوجود النسوي بشكل مباشر أو غير مباشر، لكي تظهر هذه الأحزاب أنها مستمرة للمرأة وتستفيد أنها في الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقيادية.

وتؤكد الدراسة أن معظم التنظيمات الفلسطينية بقيت بطبيعتها تقوم بالتعبئة الجماهيرية، خاصة في الفكر والممارسة العملية، ولم تستطع المرأة أن تشغل فيها الفكر من ناحية قضية، ولا تستطيع أن تؤثر في المسيرة الذكورية الواضح، الذي يعمل التنسيق المشتركات العامة، مستفيدة من الحالة الاجتماعية. ويوضح د. رحمال في هذه الدراسة أن الانتفاضة الأولى كانت فرصة قيمة للمرأة لتزيد من مكانة المشاركة السياسية والاقتصادية والسياسية، لا أنها لم يتم زيادة الدور والمشاركة لا سيما في النضال والمقاومة في مكانة العمل.

النخب وتهميش

ويستعرض الدراسة الرابعة، قضية هامة بعنوان مشاركة النساء المشتركات في المجالس المحلية، أيضا الناصر مقالي، ويبدأ الباحثة في الدراسة بين تجربة الحكم المحلي والمنظمة السياسية، حيث المجتمع هذه المنطقة ذات الطابع الريفي والاقتصاد الفلاحي والمزارعة العربي والسياسي على مجتمع المنطقة الفلسطينية بما فيها الحكم المحلي.

ويشير الباحث أن هناك مشاركة النساء في عضوية المجالس المحلية البلدية والقروية في الانتخابات المحلية التي جرت في عام (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)، إلا أن هذه المشاركة بسبب العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، بقيت منطقة اجتماعية دون زخرفة ديكورية، من أجل أن يبقى هذا الاتجاه أو الحزب السياسي الذي يأتي الفوز الانتخابي بقيت بالرغم دعوة المرأة مشاركة في أصوات النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية.

تضحيات الشهداء وترجيح في المقاعد

هل يتضمن التعليم من وضعية المرأة؟ هذا السؤال هو محور مضمون دراسة أعدها مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، ويعالج فيها قضية هامة تتعلق بقضية الأمر في حالة المرأة، لعل الدور، تذكر الدراسة في البداية، أن قضية التعليم التي تؤثر بشكل جوهري وكرية أساسية أنها مجتمع ديمقراطي وشامل بيئة حضارية تنمية مستدامة، ويتضمن أولها والشباب بشكل خاص الشهداء ومستقبلهن.

وتوضح الدراسة أنه بالرغم من أن الفلسطينيين من الفلاح وإن كانت سياسية متخلفة، فقد قاموا بدوره الانتفاضة الرئيسية المتعلقة بالأرض والإنسان، الأمر الذي أدى به لتوجيه نحو الاستثمار في التعليم بقضية، لما يوجد الفقيرة، أدى هذا الاستثمار إلى زيادة عدد المتعلمين بالتعليم من الذكور والإناث بنسبة ٩٠٪ على كل مستويات التعليم، بما فيها تعليم نسبة الإناث المتعلمات بالتعليم الأساسي، وقلت نسبة إعداد الصفوف والشعب نفسها.

وتشير الدراسة أن نسبة الإناث تبلغ ٥٠٪ نسبة الذكور في المرحلة الثانوية، ويتمكن على مجالات أعلى في امتحان الثانوية العامة، كما ارتفعت نسبة الإناث المتعلمات بالتعليم الجامعي في العديد من الحقول الأكاديمية، وبالرغم من جميع هذه الإحصائيات توقف الدراسة، إلا أن المرأة الفلسطينية لا تزال تعيش بقضية الفلسطيني واجتماعيا وسياسيا، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة التنمية المستدامة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وتؤكد الدراسة أن المرأة الفلسطينية تمثل موقعاً متقدماً في التعليم في المنطقة العربية، وفي الوقت الذي تبين فيه الدراسات وإن قدم نسبة التقدم الذي تميزت المرأة المتعلمة، إلا أن الاستفادة من خبرات المرأة المتعلمة لا تزال قليلة جداً، أنها يستثمر إلى المرأة المتعلمة تواجه مثل بشرى غير مستغل في خدمة مجتمعها، كما تظهر المؤشرات أن فلسطين تمثل مرتبة اجتماعية متقدمة في تعليم النساء، ولكن هذا لا يعني أن يتم وهذا التقدم في تحسين وضع النساء في المجتمع.

وتشير الدراسة إلى أنه بالرغم من التقدم والانجاز الكبير الذي حققته النساء الفلسطينيات في التعليم، إلا أن تعليم الفتيات لا يتم أنه يشكل جزء استثمار أو نوع من الفشل الاجتماعي، كما يتم إلى تعليم الذكور، ويدفعها لا تحقق نسبة قليلة الإناث في المدارس الخاصة، حيث بلغ عدد الإناث في المدارس الخاصة (٢٩٢٢) في العام الدراسي (٢٠٠٥/٢٠٠٦)، بينما بلغ عدد الذكور (٢٩٥٤) لنفس العام.

وتشخص الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها: وضوح تعميم المساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني بشكل أكبر من الجهود للحد من تسرب الإناث، ضرورة دعم الفتيات وتوجيهاً أكبر، والالتزام بسن مشاريع قوانين لإزالة التمييز القائم على أساس الجنس في فلسطين، إلى جانب ضرورة الضغط لا تشكيلات غير الحكومية والشعبية بالتعبير والتوعية بدور المواطنين الفلسطينيات التي تواجهها النساء والفتيات في المجتمع.